

# دراسة ميدانية في موضوع مشاركة الشباب في الهيئات الاستشارية المحلية بمدينة سلا

برنامج  
"شباب مشارك وفاعل"







## المحتويات

5.....	المقدمة
10.....	منهجية البحث وتقنياته
15.....	آليات الحكامة المحلية ورهانات المشاركة المواطنة
15.....	أولا - الحكامة المحلية كإطار لتطوير المشاركة
19.....	ثانيا - مسألة الشباب والمشاركة المواطنة
24.....	ثالثا - التمييز بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية
26.....	رابعا - آليات الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات
27	1. برنامج العمل الجماعي
29	2. هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع
30	3. تقديم العرائض لإدراج نقطة في جدول أعمال المجلس الجماعي
35.....	دينامية العمل التشاروري بمدينة سلا
35.....	أولا - اللجان التشارورية بالمقاطعات
39.....	ثانيا - المجلس الإقليمي للشباب
42.....	ثالثا - هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بسلا
45.....	رهانات مشاركة الشباب بالبيئات المحلية للتشاور بمدينة سلا
45.....	أولا - محدودية عمل البيئات الاستشارية وهيمنة المنطق السياسي
47.....	ثانيا - انحراط الشباب في آليات التشاور المحلي
49.....	ثالثا - هيمنة ميكانيزم سلطة الرئيس داخل التنظيمات المدنية
51.....	رابعا - ضعف التكوين ومحدودية المهارات
52.....	خامسا - رؤية الشباب لبيئات التشاور المحلي
56.....	سادسا - مداخل لتقوية حضور الشباب في العمل التشاروري
59.....	الخلاصة
65.....	أهم المراجع والمصادر
67.....	الملاحق



## المقدمة

يشهد المغرب منذ عقود مجموعة من التحولات الأساسية، وتعتبر عملية التحول الديمقراطي أبرزها، والركيزة الأساسية للتطور نحو بناء مجتمع حداثي متقدم. غير أن نجاح هذه العملية يتطلب بناء مجتمع مدني فاعل ومسؤول، قادر على المشاركة في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية، سواء في بعدها الوطني أو الترابي، وتقتضي عمليات البناء هنا، وجود معايير أساسية للتداول والشفافية والمشاركة. تعتبر سنة 2011 مرحلة مفصلية في صيرورة التحول التي يعرفها المجتمع المغربي، حيث تم إقرار مجموعة من الإصلاحات الدستورية، التي ساهمت في تعزيز أدوار المجتمع المدني كفاعل أساسي في بلورة السياسات، كما ركز الدستور في الفصل الأول على أن الديمقراطية المواطنة والتشاركية، هي أحد الأسس الرئيسية للنظام الدستوري المغربي.

إن مشاركة المواطنين بمختلف فئاتهم تعتبر مسألة حاسمة في تعزيز استدامة الديمقراطية وتطوير مختلف أشكالها، ووفق هذا المنطق يصنف الشباب كفئة اجتماعية فاعلة في المجتمع، مما يبرز أهمية إيجاد آليات عملية لإشراكهم في مختلف عمليات صناعة القرار، وأيضا من خلال الهيئات الاستشارية سواء الوطنية أو المحلية، حيث يمكننا اعتبار هذه الهيئات مرحلة أولية من المشاركة المواطنة للشباب، وتمكينهم من إبداء الرأي وضبط ميكانزمات التدبير العمومي، ما سيمنحهم الفرصة للمشاركة في مختلف مستويات صناعة القرار.

وعليه ففهم المشاركة المواطنة للشباب يتعلق أساسا، بمنطق الحقوق والحريات ليس فقط في بعدها المحلي، بل أيضا في مدى انسجامها مع المواثيق والقوانين الدولية. وهكذا تظهر أهمية ضبط المرجعيات الدولية والوطنية للمشاركة المواطنة لما تعطيه من أهمية لمشاركة الشباب، لذلك يجب أن نعرف بأن الشباب يوجد في خضم التحولات التي يشهدها المجتمع المغربي، وهذا يعني بأن تعزيز موقعه في الحياة العامة، يعتبر ضرورة ملحة تساعد على بناء مجتمع ديمقراطي، فإشراكهم يعزز الالتزام بحقوق الإنسان، بل إن فرص مشاركتهم في عملية اتخاذ القرار، عامل أساسي في تطوير البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع، والوسيلة الأكثر فعالية لتمكين الشباب من ممارسة مواطنة مسؤولة.

يظهر إذن بأن التحديات التي تواجه بناء المشروع الديمقراطي الوطني، وتحقيق الأهداف المرجوة من ذلك وفق ما تم تحديده في الدستور المغربي، هي الضرورة الملحة لملاءمة البنية الديمغرافية والاجتماعية للشباب المغربي، مع الإمكانيات التي يتوفر عليها، وذلك عبر تعزيز موقعه في مختلف الهيئات والمؤسسات الوطنية والمحلية، وفي إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية محلياً وجهويا ووطنيا.

وبناء على ما سبق فإن الجمعيات أصبحت اليوم شريكا أساسيا في القرار العمومي، ومن الضروري أن تتمكن من معرفة مختلف آليات الديمقراطية التشاركية، لانتزاع المشاركة عن طريق الانخراط الفعلي للشباب في مختلف هذه العمليات، والعمل بشكل علمي ومعرفي ليتمكن

الشباب من المشاركة في الهيئات الاستشارية المحلية. إذ سنحاول من خلال هذه الدراسة الميدانية العمل على فهم الديناميات التي تساهم في تشكيل الهيئات الاستشارية بمدينة سلا، لنتمكن من تحديد رهانات مشاركة الشباب في هاته الهيئات، وكيفية تأثير برنامج العمل الجماعي على وضعية الشباب وموقعه بالمدينة، مع تحديد المنطق المهيمن على عملية تشكيل الهيئات الاستشارية المحلية، والتناقضات التي يمكن ملاحظتها بين الخطاب الرسمي والإجراءات المتخذة، من خلال ممارسات الفاعلين المحليين، في إطار يمكننا من تحليل مختلف التوجهات المرتبطة بعملية المشاركة المواطنة، وانعكاس ذلك على الممارسات الاجتماعية للشباب. لأن القيمة العلمية للممارسات المرتبطة بهذه العملية، تمنحنا فرصة لإنتاج مقاربات معرفية تساعدنا من أجل إعداد مقترحات وتصورات لتمكين الشباب من المشاركة المواطنة على المستوى المحلي، ورصد جميع أشكال التحول التي تعرفها هذه العملية، وفهم التناقضات الخاصة بها كما يتصورها صناع القرار السياسي المحلي، وكما يتصورها الشباب بمدينة سلا، وبالتالي نحن هنا بصدد مساءلة مجموع الممارسات والتمثلات والمواقف من المشاركة المواطنة، وربطها بالقضايا الراهنة التي تعرفها مدينة سلا، وذلك من خلال طرح السؤال التالي: كيف يمكن إشراك الشباب في الهيئات الاستشارية المحلية؟

ترتبط هذه الدراسة بمشاركة الشباب في الهيئات الاستشارية بجماعة سلا، وعلاقة ذلك بموقعهم ضمن هذه الهيئات، سواء من حيث المشاركة في إعداد برامج التنمية المحلية، أو وجودهم ضمن مكونات هيئة

المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، واللجان التشاورية على مستوى المقاطعات الخمس المكونة لجماعة سلا.

سوف نحرص على الخروج بتوصيات وخلاصات ستمكننا في المستقبل من إعداد مذكرة ترافعية لتعزيز المشاركة في هذه الهيئات حسب ما ستبرزه النتائج، في سبيل بلوغ غاية قصوى تتمثل في الارتقاء بالمشاركة المواطنة للشباب على مستوى مدينة سلا. ومن أجل بلوغ هذا المبتغى، سوف نعمل من خلال هذه الدراسة، على الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ماهي أشكال مشاركة الشباب في هيئات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي لمدينة سلا؟
- إذا كانت مشاركة المواطنين ركنا أساسيا في إعداد البرامج التنموية المحلية، فما هو موقع الشباب ضمن هذه البرامج؟ وهل تتم استشارتهم أثناء عملية إعداد التشخيص التشاركي كباقي الفاعلين؟
- هل يساهم الشباب في تعزيز آليات المساءلة والتخطيط المحلي؟
- كيف يمكن تحقيق المشاركة المدنية للشباب من خلال الهيئات الاستشارية المحلية بجماعة سلا؟

#### • أهداف الدراسة:

- سوف نعمل على الإجابة عن هذه الأسئلة بهدف:
- إعداد تقرير تشخيصي حول مشاركة الشباب في الهيئات الاستشارية المحلية بجماعة سلا، من زاوية فحص مدى اعتماد

هذه الهيئات على مقاربة تشاركية واستراتيجيات تضع في

اعتباراتها قضايا الشباب ضمن مختلف القضايا المحلية.

➤ تحديد المفاهيم والأسس النظرية المرتبطة بآليات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

➤ محاولة بناء نموذج تحليلي يربط بين المشاركة المواطنة والآليات المحلية للديمقراطية التشاركية، ما من شأنه أن يكشف عن المنطق الذي يحكم الآليات التنظيمية للهيئات الاستشارية المحلية.

#### • مخرجات الدراسة :

➤ إنتاج توصيات و خلاصات تمكنا من إعداد مذكرة ترافعية ، من أجل تعزيز مشاركة الشباب على المستوى المحلي لجماعة سلا.

➤ عقد لقاءات وورشات عمل لفائدة شباب مدينة سلا قصد إعداد مذكرة ترافعية ، تتضمن تصوراتهم عن آليات إشراكهم في الهيئات الاستشارية المحلية.

➤ المساهمة في النقاش العمومي والديناميات المحلية والوطنية ، حول قضايا الشباب والتنمية المستدامة.

## منهجية البحث وتقنياته

يتميز الفعل البشري بطبيعته المعقدة سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي، وهذا ما يدفع الباحث إلى استخدام مناهج وآليات عمل مختلفة ومتعددة لتحقيق الدقة والملاءمة. فالمنهج طريقة للبحث تساعدنا على الإلمام بالموضوع، وفهمه وتفسيره في سياقها الاجتماعي والتاريخي.

انسجاماً مع طبيعة الموضوع الذي قدمناه، وسؤال الانطلاق والإشكالية المطروحة، سنعمل على استخراج معطيات ذات طابع كمي، استناداً إلى دراسة الحالة، حيث تتميز هذه الطريقة بالمرونة والعمق، مما سيمكننا من تعديل وتنقيح خطة البحث وفق الظروف التي تعترضنا أثناء العمل الميداني. إذ سنعمل على تفسير أشكال المشاركة المدنية للشباب، وفهم الكيفية التي تشتغل بها الهيئات الاستشارية المحلية والمنطق المهيمن الذي يشكل رهانات المشاركة، عبر تحليل العلاقة بين المشاركة المواطنة، وآليات الديمقراطية التشاركية ومدى انعكاس ذلك على الشباب.

ومن أجل استخراج المعطيات الميدانية وتحليلها، اعتمدنا التقنيات

التالية:

- **المقابلات:** إن الدراسة التي نشتغل عليها ذات طبيعة كيفية، وبناء عليه عملنا بداية على إجراء مقابلات غير موجهة مع الشباب وبعض الفاعلين لتحديد التصور العام ومسار البحث، وذلك بشكل أولي لتوجيهنا في عملية البحث، وقد كان الغرض منها تحديد مكونات هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع واللجان

التشاورية المحلية، من أجل ضبط أكثر مجال الدراسة، وتوجيهها بشكل ينسجم مع المعطيات التي ستوفرها لنا المؤسسات والأفراد، لبناء الموضوع بشكل منسجم مع النصوص القانونية.

- **تحليل الوثائق:** توفر الوثائق مصدرا هاما للمعلومات والبيانات الدالة على الأفراد والجماعات، حيث تعتبر تقنية أساسية لفهم الخطابات المؤسسة للممارسات الاجتماعية والسياسية، إذ اعتمدنا في هذا المستوى على وثيقة برنامج عمل جماعة سلا (PAC)، من أجل تحليل المشاريع المبرمجة وتحديد موقع الشباب في هذه البرامج. كما اعتمدنا على الوثائق المنشورة في الموقع الرسمي لجماعة سلا، التي ترتبط بالتشاور العمومي وعمل هيئة المساواة وتكافؤ الفرص، وأيضا على الوثائق المتوفرة عن اللجان التشاورية والخميس التشاوري بسلا. حيث مكنتنا هذه الوثائق من الاطلاع على مجموعة من المعطيات وتحليلها وتصنيفها، من أجل استخراج التوجهات العامة للعمل التشاوري بسلا ورهانات الفاعلين، لفهم كيفية تأثيرها على مشاركة الشباب.

- **المجموعات البؤرية:** قمنا بتنظيم أربع مجموعات بؤرية نصف موجهة بدليل نصف موجه، مع ممثلين عن اللجان التشاورية المحلية وعن منظمات المجتمع المدني، وذلك من أجل تحديد موقع الشباب ضمن الهيئات المحلية للتشاور، وتحليل وضعيتهم وفق المحاور التي تم تحديدها لكل مجموعة بؤرية. وقد مكنتنا هذه العملية من فتح حوارات مع بعض الفاعلين المؤسستين ومكونات المجتمع المدني

المحلي، لرصد أنماط التحول التي عرفتھا المشاركة المواطنة بالمدينة، وإلى أي حد ساهم تأسيس هذه الهيئات في تحسين مشاركة الشباب. حيث سمحت لنا المجموعات البؤرية بالتفاعل المباشر مع الفاعلين، مما مكنا من تفسير مواقفهم تجاه مشاركة الشباب، وتحديد آليات عملية لتطويرها.

وفي نفس السياق فإن هاته المجموعات البؤرية التي اعتمداها، تتشكل من رؤساء جمعيات وشباب منخرطين في الجمعيات، وأعضاء اللجان التشاورية. وتعد المجموعات البؤرية طريقة منهجية من طرق الأسلوب الكيفي في البحث العلمي، تستخدم بهدف جمع معلومات كيفية حول موضوع محدد من مجموعة اجتماعية ذات نوعية محددة، وذات اهتمامات مشتركة، في أفق التوصل إلى مجموعة من التصورات والإدراكات أو محاولة الإجابة عن وضعية معينة، وفي دراستنا حاول المشاركون والمشاركات تسليط الضوء على أسباب ضعف تمثيلية الشباب داخل الهيئات الاستشارية وطرق تحسين هاته الوضعية.

هكذا يتضح أن استعمال هذه التقنيات، سيمكننا من تحديد موقع الشباب في خارطة المشاركة المحلية، واستخراج معطيات مختلفة عبر كل تقنية، ثم العمل على ربط هذه المعطيات ببعضها، وتحديد التيمات التي تكنا من تحليل مشاركة الشباب في الهيئات الاستشارية المحلية بجماعة سلا. هذا الأمر سيمكننا أيضا من الكشف عن التناقضات الأساسية التي تعرفها هذه العملية، والتوجهات التي يتضمنها برنامج عمل الجماعة،

وتأثير ذلك على الشباب، إذ أننا هنا بصدد دراسة كيفية تحقيق الديمقراطية التشاركية وفق مبدأ القرب؛ أي أننا نحاول البحث عن التأثير المتبادل بين المتغيرات المدنية والسياسية والاجتماعية، المساهمة في تمكين الشباب من المشاركة المواطنة. وبالتالي سنعمل على دراسة رهانات مشاركة الشباب في الهيئات الاستشارية المحلية، وإعادة بناء الواقع الاجتماعي على ضوء المعطيات التي سنجمعها من ميدان الدراسة، لنتمكن في الأخير من الكشف عن المنطق الداخلي الذي يحرك الفعل العمومي المحلي، ومدى تأثير ذلك على المشاركة المدنية للشباب.



## آليات الحكامة المحلية ورهانات المشاركة المواطنة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية كبرى، حيث تغيرت منظومة الإنتاج، وظهرت مخاطر متعددة تهدد تماسك المجتمع، مما برز معه أزمة الديمقراطية التمثيلية التي لم تعد قادرة على حل المشاكل المتعددة التي يعرفها المجتمع الحديث.

فرضت هذه التحديات أسئلة مهمة عن كيفية إدارة المدن والجماعات الترابية، فقد أصبحت هذه الأخيرة مجالاً يتضمن معظم قضايا المجتمع، ليتمخض عن هذا الوضع، بروز اللامركزية والحكامة كعمليات تحول أساسية تعزز النجاعة والفعالية في عملية التدبير الترابي. مما فرض تطوير آليات جديدة تواكب عملية التحول هاته وتعزز تطور المجتمع، وفي هذا السياق، أصبحت الديمقراطية التشاركية تفرض نفسها كمحدد اجتماعي وسياسي يعزز تواجد مختلف الفاعلين في أماكن القرار، ويضمن استمرار مشاركة المواطنين خارج فترة الانتخابات.

### أولاً - الحكامة المحلية كإطار لتطوير المشاركة

الحكامة هي عملية تحول في السياسات العامة والترابية، وتحقيق تسيير أو تدبير أنجع للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتم ذلك عبر تمكين الجماعات الترابية من صلاحيات ذاتية للتسيير، وتمكين مختلف الفاعلين من الوصول إلى مراكز القرار، فالحكامة تعتمد مبدأ تعدد

الفاعلين، وتفويض الاختصاصات للجماعات الترابية لتحقيق عمل القرب.

لا يمكن أن نضمن حكامة جيدة دون اعتماد مبدأ التفويض، حيث يؤدي هذا الأخير إلى تعدد الفاعلين وتحديد المسؤوليات والضوابط المتعلقة بالالتزامات، ومراقبة تنفيذها، كما يمكن من تصحيح الانحرافات أو الاختلالات، فالحكامة تتجاوز العلاقة ناخب/منتخب التي تعتمدها الديمقراطية التمثيلية، إلى علاقات تعاقدية بين فاعلين. ويمكن القول هنا بأنها إعادة هيكلة للسلطة على المستوى الترابي، أو بمعنى آخر؛ هي عملية أفقية يمكن من خلالها تحقيق مجموعة من العمليات الخاصة بالتدبير الترابي، ما يساهم في تحقيق التنمية والديمقراطية ومشاركة واسعة للمواطنين في اتخاذ القرار وتدبير جماعتهم.

تعتبر اللامركزية العملية الأساسية في المجتمعات المعاصرة، والتي عملت على التأسيس للتحويل نحو الحكامة التدريجية للقضايا المحلية، لأن هيمنة الدولة المركزية لزم من طویل داخل المجتمعات، ساهمت في سوء التدبير لمعظم قطاعات المجتمع، حيث تهيمن البيروقراطية على المستوى الإداري. أما على المستوى الاقتصادي فهناك هيمنة لسوء التدبير والتخلف الاقتصادي، نتج عنها بنية سياسية تتميز بسلطة فردية وبانعدام المشاركة السياسية، فالبنية السياسية المغلقة لا تسمح بالمشاركة، كما أن الدولة المركزية تنتج مركزية اقتصادية، تتحكم في الموارد في كافة المجالات، إضافة إلى تسجيل تمركز للقرار داخل الدولة وهياكلها، وعدم مشاركة النخب المحلية في تصور وبلورة سياسات التنمية والديمقراطية،

وهذا من شأنه أن ينتج الثنائية مركز/هامش ، التي أصبحت نمطا للتنمية عنوانها ظهور تفاوت كبير بين المناطق ، وتنمية مدن على حساب مدن أخرى. وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور إشكالات اقتصادية واجتماعية كبيرة متعلقة بالحياة اليومية للمواطنين ، مما ينجم عنه عدم وجود حكامه ، وبالتالي فتحقيق اللامركزية يساهم بشكل مباشر في تحقيق الحكامة. وتظهر اللامركزية هنا كعملية شمولية تهدف إلى إعادة هيكلة الدولة وآليات تسييرها وأشكال مواجهتها للقضايا الكبرى في المجتمع ، مما يقتضي تحولا سياسيا وقانونيا يتم بموجبه نقل صلاحيات مختلفة من الدولة إلى الجماعات الترابية.

تاريخيا اتجهت العديد من الدول الصناعية والديمقراطية نحو الانتقال من النظام المركزي إلى اللامركزي ، وهذا ما دفع المغرب في العقود الأخيرة إلى تبني الجهوية المتقدمة ، ومنح الجهات والجماعات مجموعة من الاختصاصات الذاتية والمنقولة ، من أجل خلق بنيات جديدة تعمل على دعم التنمية المحلية وتحقيق التوازن بين مختلف الجماعات الترابية. وعليه فإن تحديث هياكل الدولة يعتبر مدخلا أساسيا لتمكين مختلف الفئات الاجتماعية من المشاركة في صناعة القرار المحلي ، فالجماعة الترابية هي الانتقال من هيمنة التدبير المركزي إلى تحقيق الحكامة المحلية ، التي تنعكس على مستوى التكامل بين مختلف مكونات الدولة ، عبر مختلف المؤسسات والآليات التي تعتمدها الجماعات الترابية اليوم. وبالتالي فالحكامة المحلية تتأسس على : المشاركة المواطنة ، الشراكات بين مختلف الفاعلين على المستوى المحلي ، دعم الكفاءات والنخب المحلية ، وضمان مصادر متعددة

للمعلومات، ووجود مؤسسات محاسبة ومساءلة، وهي العناصر التي تعزز دور المواطنين في تدبير شؤونهم.

يمكننا القول بناء على هذه المعطيات، أن اللامركزية التي يتبناها المغرب اليوم، من شأنها إعادة النظر في دور الدولة في المجتمع، وخلق نخب محلية قادرة على المساهمة في تسيير وتنمية الجماعات الترابية عبر دعم الديمقراطية المحلية، وإيجاد آليات قانونية وسياسية تساهم في نقل الصلاحيات والاختصاصات، وما يقتضيه ذلك من خلق مؤسسات محلية تقوم بتنفيذ هذه الأدوار، حيث أصبح ذلك مطلباً سياسياً ملحاً بغية تجاوز مشاكل سوء التدبير التي تعاني منها الجماعات الترابية اليوم. ولتحقيق النجاح والفعالية المطلوبة. يظهر الجدول التالي، نموذجاً ملخصاً لعملية التحول الشامل التي يمكن تحقيقها بالموازاة مع الدول المعاصرة:

### نموذج عملية التحول الشاملة للدولة المعاصرة

الحكامة المحلية	التنمية المحلية	تحديث الدولة	الديمقراطية المحلية
المشاركة الموسعة	توفير الخدمات	إصلاح شامل	تفويض صلاحيات
لغئات المجتمع (الشباب،	الجماعية وتقليص الفقر والهشاشة،	للنظام الإداري،	موسعة للمؤسسات
النساء، العمال، الموظفين،	وتحقيق التماسك الاجتماعي.	ودعم نظام الإدارة المحلية.	المحلية، وممثلي السكان، والهيئات الاستشارية المحلية.
المقاولات...)			

وعليه فإن التكامل بين مختلف هذه المكونات، سيساهم بشكل مباشر في دعم آليات المشاركة المواطنة على المستوى الترابي، وفي تحقيق

التنمية المحلية والديمقراطية، على اعتبار أن تقوية دور المؤسسات المحلية  
سيمكن المواطنين من التواجد في المؤسسات التمثيلية والاستشارية، وذلك  
بحسب شكل المشاركة، وأيضاً حسب طبيعة الفئات الاجتماعية كالشباب  
والنساء والمجموعات المهنية، والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة  
وغيرها. كما سيساهم التفاعل الإيجابي بين هذه المؤسسات في إنجاز برامج  
تنموية، وتمكين المواطنين من المشاركة في وضع تصور للسياسات المحلية،  
التي تهم معيشتهم اليومي بشكل مباشر.

## ثانياً - مسألة الشباب والمشاركة المواطنة

تتأسس المشاركة المواطنة على ركيزتين: أولها المواطنة إضافة إلى  
الفعل، ففكرة المواطنة بحد ذاتها تبنى على فكرة اجتماعية وقانونية  
وسياسية، ساهمت في تطور المجتمع وتقوية الدولة والرقى بها، عن طريق  
الفعل، وتحديد الفعل "المواطني"، الذي يعزز ديمقراطية الدولة وشفافيتها  
وتطورها، وذلك بإشراك المواطنين بالحكم عبر اختيار نوابهم، وأيضاً  
عبر الاضطرار وتفعيل آليات المشاركة الموازية لهم في اتخاذ القرار وضمان  
حقوقهم واضطلاعهم بهذه الواجبات.

يقوم النظام الدستوري والسياسي المغربي على مبدأ الديمقراطية  
المواطنة والتشاركية، بموجب الفقرة الثانية من الفصل الثاني للدستور  
2011، الذي أعطى للمشاركة المدنية مكانة متقدمة، ويعتبر الشباب  
حلقة مهمة في تعزيز آليات المشاركة المواطنة، باعتبارهم الفئة الاجتماعية  
الأكثر دينامية والتي تدفع بالتغيير.

فتمكين الشباب من المشاركة المواطنة لا يرتبط فقط بالمستويات التي تم تحديدها في التشريعات الوطنية، وإنما يجد أسسه أيضا في المرجعيات الدولية الخاصة بالشباب، حيث ركزت الإعلانات والمواثيق الدولية على مكانة وأهمية الشباب، بوصفهم الفئة الاجتماعية الأكثر حيوية في المجتمع، والمحدد الرئيسي لمستقبل الشعوب والأمم. لذلك تم التأكيد من خلال هذه التشريعات والنصوص على تمتعهم بحقوقهم كاملة بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الاجتماعي أو الثقافي، قصد تعزيز ثقتهم بأنفسهم وفتح الآفاق لهم باتجاه زيادة قدراتهم وفرصهم على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، في إطار التعاقد الاجتماعي الذي يربط المواطن بالدولة على أساس قاعدة الحقوق والواجبات. إذ ساهمت التغيرات الكبرى التي يشهدها العالم في العقود الأخيرة، في تركيز الخطاب الرسمي العالمي على قضايا الشباب، وضرورة انتاج سياسات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات، مما أعطى الفرصة لتطوير وإعداد تشريعات ومواثيق ومؤتمرات واتفاقيات، وغيرها من النصوص الملزمة وغير الملزمة للدول والأفراد والجماعات، نظرا للأهمية التي تحظى بها فئة الشباب في منظومة الأمم المتحدة، وقد تبنت الجمعية العامة وحدها ما لا يقل عن 10 تصنيفات مختلفة من القرارات المتعلقة بحقوق الشباب وواجباتهم.

لقد وضعت التشريعات الدولية لحقوق الإنسان الإطار العام لحقوق الشباب وواجباتهم، ووضعت أيضا الخطوط العامة التي يجب على الدول مراعاتها عند صياغة تشريعاتها وسياساتها، خاصة ما جاءت به الاستراتيجية العالمية للشباب المعلن عنها سنة 2001 بالعاصمة السنغالية

دكار، وكذا إعلان براغ سنة 1998 لتمكين الشباب من المشاركة في التنمية البشرية، بالإضافة إلى إعلان لشبونة بشأن الشباب سنة 1998، والمواثيق الدولية السابقة لها مثل الوثيقة الدولية المتعلقة بالحق في التنمية الصادرة عن الأمم المتحدة سنة 1986، وكذلك خطة التنمية المستدامة 2030 التي تتضمن مجموعة من المؤشرات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجميع.

انسجما مع هذه المرجعيات الدولية الخاصة بالمشاركة المواطنة، يؤسس الدستور المغربي لمجموعة من الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث نص على مقتضيات خاصة بالديمقراطية التشاركية والمواطنة، كما أعطى إمكانية للمجتمع المدني لتقييم وتنفيذ السياسات العمومية. ولتحقيق الديمقراطية المواطنة والتشاركية أكد الدستور المغربي في الفصل 1 على أن نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية. وأن النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة. أما في الفصل 139 فقد أكد على ضرورة إحداث آليات تشاركية للحوار والتشاور على المستوى الترابي، فكلما كانت هذه الآليات منفتحة كلما تمكن المواطنون من المشاركة، لأن الحوار مساحة واسعة تمكن مختلف مكونات المجتمع من المشاركة، وتمكننا من توطيد الثقة والمصداقية بين مختلف الفاعلين.

ولتنزيل المقتضيات الدستورية على أرض الواقع، فقد حدد القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، آليات المشاركة المواطنة لتيسير مساهمة المواطنين والمواطنات والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتبعتها، كما أكد على ضرورة إحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، وأعطى حق المشاركة عبر تقديم العرائض من طرف المواطنين والمواطنات والجمعيات وحدد شروطها وكيفية إيداعها، لذلك فإن الجماعات الترابية ملزمة بإنتاج برامج تتسجم مع دستور 2011، وهنا تجدر الإشارة إلى الجماعات باعتبارها أصغر وحدة ترابية فهي تشكل الهوية الاجتماعية والثقافية للمواطنين، وبالتالي فمن الأجدر أن تكون المنطلق لتنزيل آليات المشاركة وفق منطق القرب، وكذلك العمل على إنتاج وسائل عملية لتمكين الشباب من المشاركة بشكل تدريجي من المستويات المحلية ثم الجهوية ثم الوطنية، فمسألة المشاركة المواطنة لا تخص الجماعات الترابية والمجالس المنتخبة فقط، وإنما السلطات العمومية ومنظمات المجتمع المدني.

كما أسس دستور 2011 لحقوق الشباب من خلال الفصل 33، الذي وضع الدولة أمام التزامات واضحة تحتاج إلى متابعة وتقييم، من طرف جمعيات المجتمع المدني التي تشغل على قضايا الشباب، فقد أكد هذا الفصل على ضرورة توسيع وتعميم مشاركة الشباب، في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، ومساعدتهم على الاندماج في الحياة العامة، كما أكد على ضرورة مساعدة الشباب الذين تواجههم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني، وتيسير ولوجهم إلى الثقافة والتكنولوجيا والفن والرياضة، والأنشطة الترفيهية،

كما نص على ضرورة إحداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجماعي من أجل تحقيق هذه الأهداف. ويشكل هذا الإقرار مدخلا أساسيا لانخراط الشباب في الحياة العامة، غير أننا نركز على ضرورة اعتماد مبدأ القرب كأساس لتنزيل عملية المشاركة، عبر مختلف الآليات التشاركية التي تضبط دينامية إنتاج برامج التنمية.

لكن رغم كل هذه المكاسب الدستورية والقانونية سواء على المستوى الوطني أو الدولي، تظل هناك صعوبة في المشاركة، إذ يلاحظ ضعف على مستوى الانخراط المدني والسياسي للشباب، وأيضا على مستوى المشاركة في الانتخابات، وهذا يبرز وجود بعض الممارسات التي تعرقل آليات المشاركة على المستوى المؤسسي، فالإطارات والتنظيمات السياسية لم تعد تلعب دورها فيما يرتبط بإشراك الشباب وتأطير المجتمع وتكوين أفراده، مما يبرز أهمية الهيئات الاستشارية المحلية كآلية أساسية، لبناء تعاقد جديد يمنح الأفراد الحق في التغيير والمساءلة والتقييم، لكن هذا لا يعني أبدا أن الآليات الأخرى الخاصة بالديمقراطية التمثيلية لم تعد صالحة، وإنما عملية المشاركة المواطنة لا يجب أن تقتصر فقط على الانتخابات، بل يجب أن يتم العمل على تمديد زمن المشاركة ليشمل طيلة فترة عمل المجلس الجماعي.

### ثالثا - التمييز بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية

تعتبر الديمقراطية التمثيلية تطورا تاريخيا للديمقراطية المباشرة، والتي كانت تتأسس على حكم الشعب لنفسه بنفسه، أما الديمقراطية التمثيلية أو النيابية فتتأسس على مشاركة المواطنين في اختيار أو انتخاب ممثليهم أو من ينوب عنهم، ليشرع القوانين في الهيئات التمثيلية إما على المستوى الوطني (البرلمان) أو على المستوى الترابي (مجالس الجهات والعمالات أو الأقاليم والجماعات) ويعمل على تنفيذها، وتقوم الديمقراطية التمثيلية على عنصرين أساسيين لا يمكن الفصل بينهما وهما:

- مشاركة المواطنين في الانتخابات.
- تمثيل المواطنين.

ومع تطور الممارسة الديمقراطية على مستوى العالم، نتجت علاقات هشة بين المواطنين وممثليهم، فالمواطنون لا يفترض فيهم بالضرورة القدرة على فهم الاختيارات السياسية والاقتصادية والثقافية، خصوصا في المجتمعات التي تعاني من مشاكل الأمية والفقر، وعلى الجانب الآخر، فالنواب أو ممثلو الشعب يغيب عنهم الإدراك بأبعاد أن يمثل الشعب ويخضع لجماعات ضغط أخرى تملك القدرة على التأثير أكثر من الشعب، وبالتالي يظهر الخلل والهوة في هذه العلاقة، وينتج عنها عزوف المواطنين على المشاركة السياسية واختيارات سياسية، لا تتماشى بالضرورة مع ما يفرضه الصالح العام للمجتمع.

حسب الفيلسوف الأمريكي **جون ديوي** فالديمقراطية التشاركية، ليست مجرد تجريد رياضي، بل هي تجربة حية يعيشها الأفراد داخل

المجتمع ، وبهذا فأمام الضعف الذي نتج عن تطبيق الديمقراطية التمثيلية أبدعت المجتمعات شكل آخر من الديمقراطية وهي الديمقراطية التشاركية ، التي لا تقوم بالأساس على إلغاء وجود الديمقراطية التمثيلية ، بل إنها تنتج تكاملا معها ، حيث تتجسد في مجموعة من الإجراءات والوسائل القانونية الكفيلة بضمان إشراك وتوسيع دائرة المتدخلين في اتخاذ القرار العمومي ، من أجل ضمان حكمة جيدة وتمكين مختلف الفاعلين من اتخاذ القرار بشكل مشترك ، على اعتبار أن الديمقراطية التشاركية تقوم على عنصرين :

- وجود مؤسسات منتخبة تمثل وتنوب عن المواطنين في شكل هيئة تشريعية مثل البرلمان ، أو تنفيذية في شكل الحكومة ، أو مجالس محلية منتخبة لتدبير الشأن الترابي المحلي .
- إجراءات قانونية تضمن استمرارية مشاركة المواطنين خارج الزمن الانتخابي ، تأخذ أشكالا متعددة إما مجالسا وهيئات للتشاور تضم أفراد وهيئات مدنية ، أو في شكل آليات كالعرائض والملمات .

وبالتالي فالديمقراطية التشاركية لم تأتي لتحل محل الديمقراطية التمثيلية أو لإلغائها ، وإنما لتعزيزها وتقويتها من خلال تجاوز النقص الحاصل على مستوى توسيع دائرة المشاركة ، وتقليص الهوة بين المنتخبين والمواطنين وإيجاد مساحات أوسع للمشاركة . حيث يظهر بأن نظام الديمقراطية التمثيلية يركز بالأساس ، على انتخاب ممثلي الشعب في البرلمان أو المجالس التداولية للجماعات الترابية ، عن طريق الاقتراع العام بصورة مباشرة بالنسبة للجهات والجماعات ، وغير مباشرة بالنسبة لمجالس

العمالات والأقاليم ، غير أنه لا يمكن للمواطنين التدخل في مسار اتخاذ القرار خلال المدة الفاصلة بين عمليتي الانتخاب.

أما الديمقراطية التشاركية فتمنح آليات متعددة ومتنوعة وتتسم بالليونة ، لتمنح المواطنين الفرصة للتدخل في عمليات إعداد وتتبع وتقييم السياسات المحلية ، سواء كان ذلك بشكل فردي أو من خلال الجمعيات.

### رابعا - آليات الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات

تعتبر الديمقراطية التشاركية فعلا تشاركيا مجاليا يقتضي تعدد الفاعلين لتحقيق التنمية المحلية ، وذلك عبر إجراءات وآليات تضمن مشاركة متنوعة للفئات الاجتماعية التي تقطن تراب الجماعة إما بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن شأن تعزيز الديمقراطية التشاركية محليا أن يساهم في بناء الثقة بين المواطنين ومختلف مؤسسات الدولة ، على اعتبار أن المجال الترابي للجماعة هو الوحدة الأساسية لتحقيق المشاركة الفاعلة وفق مبدأ القرب ، حيث تشكل خلاله الهوية الجماعية للأفراد والجماعات ، وبالتالي فتعزيز آليات الحوار والتشاور محليا يعتبر الركيزة الأساسية لاستمرار الديمقراطية المحلية.

وقد شهدت المشاركة المواطنة مجموعة من التطورات عبر مسارات التحول الديمقراطي الذي يعرفه المغرب ، ومن خلال ذلك تم انتاج آليات متعددة لتحقيق هذه المشاركة عبر مستويات عمل الجماعات الترابية ، مما أعطى الفرصة لجمعيات المجتمع المدني والمواطنين في المشاركة في إعداد البرامج التنموية ، وعليه يمكن اعتبار المشاركة المواطنة إطارا مؤسستيا يتحقق من خلاله انخراط المواطنين في تدبير الشأن العام. هذا الأمر يقتضي

التعاون المشترك بين المجالس المنتخبة وجمعيات المجتمع المدني عبر آليات التشاور والحوار، والتي تمكنهم من تحديد تصور مشترك لعملية إنتاج القرار السياسي وتدير القضايا المحلية، حيث تتم هذه العملية عبر المستويات الترابية للمشاركة، وعليه وحسب القانون التنظيمي للجماعات الترابية فإن المشاركة المواطنة في تدبير القضايا المحلية، تعتمد ثلاث آليات أساسية تم تحديدها في الباب الخامس من القانون رقم 14-113:

### 1. برنامج العمل الجماعي

تنص المادة 78 من الفصل الأول من الباب الثاني للقانون التنظيمي 14-113 المتعلق بالجماعات، على أن تضع الجماعة تحت إشراف رئيس مجلسها برنامج عمل الجماعة وتعمل على تتبعه وتقييمه وتعيينه، انطلاقاً من السنة الأولى لانتخاب المجلس، حيث يعتبر هذا البرنامج مخططاً استراتيجياً للتنمية المحلية، يضم مجموعة من البرامج والمشاريع التي سيتم تنفيذها طيلة ست سنوات من انتداب المجلس، على أن يتم التخطيط لهذا البرنامج وفق مقاربة تشاركية، بناء على المادة 119 من القانون التنظيمي رقم 14-113، التي نصت على ضرورة إحداث آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنين والمواطنات والجمعيات، في إعداد برامج العمل وتبناها طبقاً للكيفيات المحددة في النظام الداخلي للجماعة. وتهدف هذه العملية إلى تمكين السكان من المشاركة في عملية التشخيص التشاركي الذي يعتبر عملية أساسية لنجاح برنامج العمل الجماعي.

يقع برنامج العمل الجماعي في عمق عملية التخطيط الاستراتيجي لعمل الجماعات الترابية، حيث تعمل مختلف المشاريع المبرمجة بشكل عام على خلق تنمية مستدامة على المستوى الترابي، وهو استراتيجية تقوم أساسا على تنظيم تراب الجماعة، وتحديد مجال حياة أفضل للمواطنين، كما ينبني على الاندماج والتشارك، والعمل على تأهيل البنيات التحتية للمجال وخلق فرص الشغل للمواطنين، وتطوير الخدمات والمؤسسات. ويقتضي ذلك مجموعة من عمليات التخطيط الاستشرافية، التي تعتبر آلية لحقيق التنمية على المستوى الترابي، مع الحرص على تحقيق التماسك والاندماج الاجتماعي، من خلال تعدد المقاربات بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، مع ضرورة مراعاة أولويات المجال الذي يقام فيه هذا المشروع، وضرورة تعدد الفاعلين. حيث أن برنامج العمل الجماعي يقتضي تدخل مؤسسات الدولة/ والمجالس المنتخبة / القطاع الخاص/ المجتمع المدني، وغيرها من التنظيمات المحلية، إذ أن إشراك جميع الفاعلين في المجال الترابي، من شأنه أن يقوي من فاعلية برنامج العمل الجماعي ويسهل عملية تنفيذه.

ولتحقيق استدامة أي برنامج عمل، فهناك ضرورة لعملية تشخيص واقع المجال الترابي الذي سيقام فيه هذا البرنامج، والوقوف عند نقاط الضعف ونقاط القوة والفرص المتاحة والمخاطر التي يمكن أن تهدد المشروع، تقتضي هذه العملية رؤية استشرافية للمستقبل، وتحديد الخيارات التي تتلاءم مع خصوصية المجال، والعمل على تعبئة الموارد والشركاء، على اعتبار أن تحقيق الأهداف المرجوة تتطلب بحثا علميا دقيقا للمجال الترابي، ودراسة جدوى لبرنامج العمل في هذا التراب،

كما يقتضي أيضا اعتماد آليات للحوار والتشاور بين مختلف الفاعلين وتمكين كل الفئات من المشاركة.

## 2. هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع

نصت المادة 120 من القانون التنظيمي 14-113 على ضرورة إحداث هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني، تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع. تعمل هذه الهيئة على دراسة القضايا المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء والأطفال والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة، اعتمادا على مقاربة حقوقية قائمة على التمييز الإيجابي.

تتكون هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع من شخصيات تنتمي إلى جمعيات محلية وفعاليات من المجتمع المدني يقترحهم رئيس مجلس الجماعة. فإذا كان أعضاء هذه الهيئة مقترحين من طرف الرئيس، فيجب إذن الأخذ بعين الاعتبار، أن إحداثها يجب أن يكون وفق مقاربة تشاركية وبتشاور وبشراكة مع مكونات المجتمع المدني.

يتضح من خلال النصوص القانونية التي اعتمدها القانون التنظيمي، المتعلق بالجماعات على أن هذه الهيئة ذات طابع استشاري، أي أنها لا تلزم بالضرورة الجماعات، وهذا يحيلنا على أن وجود إرادة سياسية لدى المجالس المنتخبة مسألة مهمة لإحداث وتفعيل هذه الهيئات. وبالتالي تمكين المواطنين والمواطنات والمواطنات والجمعيات من المشاركة في إبداء الآراء الاستشارية حول القضايا المختلفة التي تهم معيشتهم اليومي، إذ

تعتبر عملية التشاور والحوار منطلقا مهما لتحقيق الديمقراطية المحلية ، عبر إعطاء الفرصة لمختلف مكونات النسيج الجمعوي المحلي ، للمشاركة في هذه الهيئات بناء على مستوى انخراطهم في مجالهم الترابي. ووفق المساطر المعتمدة والقوانين الداخلية للجماعات فإن عملية المشاركة في هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع تمر عبر مجموعة من المراحل التي من شأنها ضمان اختيار جيد ودقيق لأعضائها ، وتقوم الجماعات بعقد لقاءات محلية مع جمعيات المجتمع المدني للتواصل والحوار ولوضع التصورات الخاصة بخلق الهيئة وأشكال مشاركة مختلف الفاعلين فيها ، ومنهجية الاشتغال والأهداف المرجوة.

### 3. تقديم العرائض لإدراج نقطة في جدول أعمال المجلس الجماعي

كان المواطنون سابقا يلجؤون إلى الشكايات أو الاحتجاجات عند طرح قضية تهم تدبير الشأن المحلي ، أما اليوم وحسب الفصل 139 من الدستور أصبح للمواطنين والمواطنات والجمعيات الحق في تقديم العرائض على مستوى الجماعات الترابية ، بغرض المطالبة بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله ، وقد تمت ترجمة هذا النص الدستوري في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية من أجل ضمان مشاركة السكان في تدبير شؤونهم وتحديد الآليات القانونية التي تؤطر هذا الحق ، بحيث يكون موضوع العريضة ذو صلة بعمل الجماعة واختصاصاتها.

يمكن تقديم العرائض لإدراج نقطة في جدول أعمال المجالس الجماعية، حيث حدد القانون التنظيمي للجماعات من المادة 121 إلى 125 شروط تقديم العرائض من قبل المواطنين والمواطنات والجمعيات، يكون الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في صلاحياته ضمن جدول أعماله، وحدد كيفية إيداعها لدى المجالس المنتخبة، كما أحال على إصدار نص تنظيمي لتحديد شكل العريضة والوسائل المثبتة التي سيتم إرفاقها بها حسب الحالة. وبالنسبة للجماعات فقد تم تحديد ذلك في المرسوم رقم 2.16.403 بتاريخ 6 أكتوبر 2016 بتحديد شكل العريضة المودعة لدى رئيس مجلس الجماعة، والوثائق المثبتة التي يتعين إرفاقها بها. يمكن تعريف العريضة إجرائيا بأنها كل محرر يطالب بموجبه المواطنين والمواطنون والجمعيات مجلس الجماعة بإدراج نقطة تدخل في صلاحياته ضمن جدول أعماله، ويكون لها وكيل يعينه المواطنين والمواطنون لتتبع مسطرة تقديم العريضة، على أن تودع لدى رئيس مجلس الجماعة، بحيث تتضمن تاريخ التقديم والموضوع، والأسباب الداعية إلى تقديمها والأهداف المرجوة منها، وفي حالة كانت العريضة مقدمة من طرف المواطنين والمواطنات يجب أن تكون متضمنة البيانات الشخصية وتوقعات مقدمي العريضة، كما يجب أن ترفق بنسخ من البطائق الوطنية للتعريف الخاصة بهم. وإذا كانت العريضة مقدمة من طرف جمعية، يجب أن ترفق بنسخة من الوصل النهائي المسلم للجمعية، والفروع والمؤسسات التابعة لها عند الاقتضاء، أو وثيقة تثبت أن الجمعية مؤسسة بصفة قانونية، ونسخة من القانون الأساسي للجمعية، ووثيقة

تثبت الصلاحيات المخولة للشخص الذي يتولى تقديم العريضة باسم الجمعية.

وعليه فالمراسيم التي تم إصدارها تحدد الشروط والمساطر، التي يجب اتباعها لكي يتلاءم موضوع العريضة مع مجال تدخل الجماعة واختصاصها، حيث إن مستويات التدخل تختلف حسب طبيعة الاختصاصات سواء كانت ذاتية أو منقولة أو مشتركة، وبالتالي فقضية العريضة يجب أن تندرج في اختصاص الجماعة، وعلى هذا الأساس يجدر بالمواطنين والمواطنات والجمعيات، معرفة هذه الاختصاصات من أجل تحديد القضايا المراد الترافع بشأنها.

يمكننا القول في آخر هذا المحور، بأن إشراك المواطنين والمواطنات والمجتمع المدني في الشأن المحلي، يتأسس بالدرجة الأولى على التشاور، وذلك من خلال استشارتهم والاستماع لآرائهم بشأن القضايا الخاصة بتدبير حياتهم اليومية داخل تراب الجماعة، ويتم ذلك عبر تنظيم لقاءات تشاورية مخصصة لهذا الغرض، أو عن طريق الحوار من خلال عقد لقاءات دورية مع الساكنة والتنظيمات المدنية، لتبادل وجهات النظر بشأن الحلول الممكنة للمشاكل ذات الأولوية بالنسبة للجماعة.

كما يمكن عقد شراكة مع التنظيمات المدنية المحلية، من أجل اتخاذ القرار بشكل مشترك وبترتيبات واضحة على مستوى تحمل المسؤوليات وتوزيع الأدوار أثناء تنفيذ تلك القرارات المتفق عليها. غير أننا في هذه الدراسة سنركز بالأساس على هيئات التشاور المحلية ومدى إشراكها للشباب، رغم أنه كان لزاما علينا عرض آليات الديمقراطية التشاركية

على المستوى الجماعي لمعرفة، فكل آلية لوحدها تحتاج مجموعة من الدراسات والعمل الكثير لفهمها، لذلك في المحاور القادمة سنركز على مختلف الآليات التشاورية بمدينة سلا ومدى إشراكها للشباب، مع استحضار تطور الصيرورة الزمنية للتشاور بالمدينة.



## دينامية العمل التشاوري بمدينة سلا

يقتضي تدبير الشأن العمومي الترابي العمل وفق منهجية التشاور، نظرا لأهميته الإستراتيجية في توسيع دائرة المشاركين والمتدخلين والمساهمين في اتخاذ القرار على المستوى المحلي، سواء أكان هذا التشاور مؤسساتيا منصوصا عليه في الدستور والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، أو ممارسة متداولة بغض النظر عن التنصيص القانوني عليها. ولعل للجان التشاورية بمقاطعات سلا تعد نموذجا لأسلوب التشاور العمومي المحلي، الذي سبق وجود الاعتراف أو التأسيس الدستوري لآليات التشاور العمومي، على مستوى الجماعات الترابية وكذلك على المستوى الوطني.

### أولا - اللجان التشاورية بالمقاطعات

انطلق عمل اللجان التشاورية بمدينة سلا سنوات 1997-1999 عبر مجموعة من حلقات النقاش والحوار لتحديد آليات العمل، وقد بدأ العمل الميداني للجان التشاور بجماعة تابريكت قبل اعتماد نظام وحدة المدينة سنة 2003، حيث كانت اللجنة التشاورية لتابريكت تضم مجموعة من الفعاليات الجمعوية بالتعاون مع منظمة اندا مغرب، ومنظمة HANDICAP INTENATIONAL، وقد استمرت مرحلة التعاون هاته بين سنتي 1999 و2006، إذ كان العمل الأساسي هو هيكلة

وإعداد آليات التشاور عبر الانتقال من اللجنة التقنية إلى اللجنة التشاورية لتابريكت وإعداد الميثاق التشاوري.

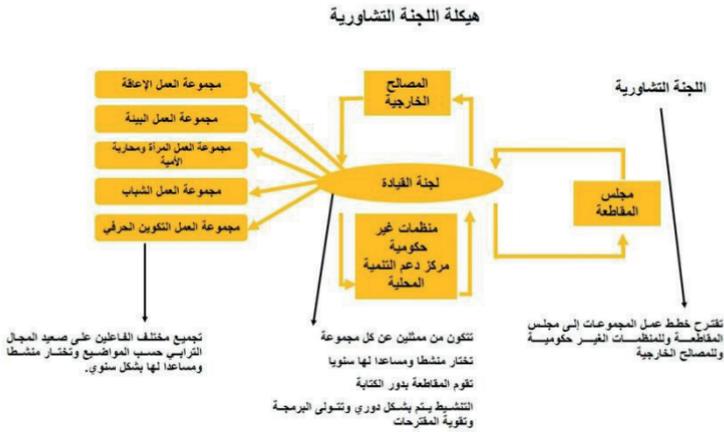
لكن في المقابل فإن هذه التجربة لم تحظ بالاهتمام الكافي من قبل المنتخبين، غير أن الاهتمام بالعمل التشاوري سيظهر بشكل تدريجي خصوصا بين سنتي 2004 و2005، إثر انطلاق مجموعة من البرامج الاجتماعية للدولة، المتمثلة في برنامج مدن بدون صفائح، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، غير أن هذا الاهتمام لم يصل إلى مستوى الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، كما أنه لم يعط مساحة أكبر للجنة التشاور، حتى تصبح فاعلا في صنع القرار المحلي.

استمرت التجربة بهذا المستوى من التفاعل إلى حدود سنة 2011 مع صدور الدستور، الذي نص في فصله الأول على أن الديمقراطية المواطنة والتشاركية إحدى أسس النظام الدستوري، وهذا ما تم تأكيده في الفصول 13 و14 و15 و139، كما أن التفاعل الذي أبداه المشرع، ينسجم بشكل مباشر مع تجربة لجان التشاور المحلي بمدينة سلا بحسب المشاركين، خصوصا وأن التجربة تمت مواكبتها من قبل فعاليات سياسية وحزبية، اقترحت في مذكرتها لتعديل الدستور سنة 2011، التنصيص على آليات الديمقراطية التشاركية والعمل التشاوري، لتعزز النصوص القانونية بالقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، خصوصا المتعلقة بشروط وكيفيات تقديم ملتمسات التشريع والعرائض للسلطات العمومية، وهكذا أصبح الفاعل الترابي المنتخب ملزماً بالعمل وفق قاعدة التشاور.

إن جماعة سلا من بين الجماعات التي تخضع لنظام وحدة المدينة، وتتكون من خمس مقاطعات (المريسة - بطانة - تابريكت - احصين - العيايدة)، تنظم بأحكام خاصة واردة في القانون التنظيمي للجماعات رقم 113.14، وهذا الأخير نص ضمن مقتضياته على إحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، لكن النص لم ينظم آلية "اللجان التشاورية"، وتفعيلا للمقتضيات القانونية أحدثت جماعة سلا هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، لكن رغم ذلك لم تقم بلج اللجان التشاورية، وحافظت عليها كمارسة سابقة للنصوص القانونية، وما يفسر ذلك هو إحداثها للجان تشاورية بباقي المقاطعات، على غرار اللجنة التشاورية لمقاطعة تابريكت.

لقد تم إحداث لجان التشاور على مستوى المقاطعات الأخرى، بعدما تم تحيين "الميثاق التشاوري" سنة 2016، كنص يؤسس وينظم عمل اللجان التشاورية للمقاطعات، ومعه تمت هيكلة اللجان التشاورية إلى ست مجموعات عمل، كل مجموعة تشتغل على مجالات معينة (المرأة والطفولة والشباب والبيئة... إلخ)، ولكل مجموعة عمل منشط أو منشطة ونائبة أو نائب على التوالي، قصد ضمان مقاربة النوع، ويسهر على إدارة أنشطتها وتديرها وتنسيق أشغالها، لجنة خاصة تسمى "لجنة القيادة" تضم 15 عضوا، يترأسها رئيسة المقاطعة إلى جانب عضوين من مجلس المقاطعة، ومنشطي ومنشطات مجموعات العمل الست ونوابهم، على أن يقتصر الانخراط في هذه اللجان التشاورية فقط، على الجمعيات التي تنشط في المجال الترابي للمقاطعة.

ويظهر الشكل التالي نموذجا لهيكله اللجنة التشاورية لتابريكت :



كما لاحظنا، يظهر الشكل السابق هيكله اللجنة التشاورية لتابريكت، باعتبارها اللجنة الأقدم والأكثر تنظيما مقارنة باللجان الأخرى، غير أنه يتضح وجود تباين في الرؤى حول منهجية الاشتغال داخل اللجان التشاورية، فالنسيج الجمعي يرى بأن دوره هو اقتراح برامج عمل تنمية على مجلس المقاطعة، وأخذ القرار في تنزيله بشكل مشترك وتتبعه وتقييمه، بيد أن مجلس المقاطعة يرى بأن اللجان التشاورية ومجموعات العمل هي فقط آلية من الآليات التي يمكن من خلالها، تنزيل وتنفيذ برنامج العمل الذي يتم إقراره على مستوى مجلس المقاطعة، هذا التباين في وجهات النظر أدى إلى تذبذب في أنشطة اللجان التشاورية، وتجميد دورها؛ بل إنه في لحظات معينة أصبحت هناك مواجهة بين الطرفين، لعل من مظاهرها: الإقصاء من هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، والإقصاء من المشاركة في الملتقى الوطني للتشاور المنظم من قبل جماعة سلا، وإصدار بلاغ تنديدي من قبل أعضاء اللجان. هذه

الوضعية تختلف من مقاطعة إلى أخرى، وذلك راجع بالأساس إلى التصورات المختلفة لأدوار اللجان، ولمفهوم التشاور بصفة عامة.

## ثانيا - المجلس الإقليمي للشباب

تأسس المجلس الإقليمي للشباب بسلا يوم 25 فبراير 2012، كفضاء للديمقراطية التشاركية، بهدف: "خلق إطار للترافع من أجل قضايا الشباب"، وقد تأسس بمبادرة من الجمعية المغربية لتربية الشبيبة بشراكة مع برنامج سند، والبرنامج التشاوري المغرب، حيث انطلق المجلس من ثلاثة مرتكزات:

- خلق إطار للتشاور بين الشباب.
- الترافع على قضايا الشباب.
- التكوين والتأهيل.

ويسعى المجلس إلى تقوية قدرات الشباب المنتمين له، لتمكينهم من المشاركة الفاعلة، وزيادة تأثيرهم كقادة شباب، وقد تلى تأسيس المجلس الإقليمي للشباب بسلا مجموعة من الإجراءات، من أجل تقديم التصور العام لعمل المجلس كإطار للمرافعة من أجل قضايا الشباب، وانتخاب لجنة القيادة من خلال توزيع الأعضاء حسب المقاطعات لانتخاب ممثلهم، وفي 19 ماي 2012 تم استكمال هيكله المجلس، حيث انتخب منسق ومنسقة المجلس والمقررون ومنسقو اللجان، كما وضعت الخطوط العريضة لبرنامج العمل على الشكل التالي:

- الترافع على الحق في الوصول إلى المعلومة حول المجالس المنتخبة والمصالح الخارجية لما تخرج به من قرارات.
- الترافع حول العضوية داخل لجنة المساواة وتكافؤ الفرص بالمجلس الجماعي لمدينة سلا.
- صياغة مذكرة ترافعية لتمثيلية المجلس بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي.
- سلسلة من الدراسات الموضوعاتية بالمقاطعات حتى يتمكن من ضبط حاجيات وخريطة الشباب بالمدينة.
- تنسيق السياسات العامة الموجهة للشباب بمشاركة مختلف الفاعلين.

كانت الفكرة الأساسية لتأسيس مجلس شبابي بسلا، إتاحة الفرصة لهذه الفئة للمشاركة في تتبع الشأن المحلي والاطلاع على آليات عمل الهيئات المنتخبة، وضبط الآليات التي تتبعها في تدبير وتسيير الحياة اليومية للمواطنين. والهدف من إحداثه تمثل بشكل أساسي في خلق قيادات شبابية مؤهلة وعلى درجة عالية من الدراية بعمل المجالس المحلية، إضافة إلى تعريف الشباب بالعملية الانتخابية وبمفاهيم المواطنة والمشاركة الديمقراطية، وتمكين الشباب من امتلاك الخبرة في القيادة الإيجابية، ومنحهم الفرصة لممارسة أدوار قيادية محليا، مع تعزيز الانتماء للجماعة عن طريق تقوية العلاقة بين فئة الشباب والمجتمع، وكذا تفعيل دور الشابات في المجتمع المحلي، ثم التركيز على الترافع على قضايا الشباب كأحد الركائز الأساسية في عمل المجلس.

وكان المجلس الإقليمي للشباب مكونا من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 18 إلى 35 سنة، والذين تم انتخابهم عبر مجموعات من كل مقاطعة، وكانت تتوزع الأدوار داخل المجلس كالتالي :

منسق(ة) ونائبه أو نائبتة، ومقرر(ة)، توكل إليهم بعض المهام والمسؤوليات الأخرى المتفق عليها من طرف الأعضاء. وقد كان العمل على المجالس المحلية للشباب مطلبا موضوعيا يقوي حضور البعد الشبابي في السياسة المحلية، ويمكن من التمتع الإيجابي لهذه الفئة، كما يترك تصورات صحيحة عن طبيعة تعامل مختلف الفاعلين، خاصة الجمعيات والسلطات المحلية مع الشباب. وكان مساحة مهمة لتطوير المشاركة الديمقراطية على المستوى المحلي، ودعم قدرات الجمعيات والمنظمات الشبابية على المساهمة الفاعلة في التنمية المحلية وتدير الشأن العام، عبر تعبئة وتأطير وتأهيل عدد من المنظمات والجمعيات والفعاليات الشبابية والفاعلين المحليين، وخاصة المنتخبين الجماعيين.

لقد كان المجلس الإقليمي للشباب تجربة مهمة تعزز التفاعل الإيجابي مع المجالس المنتخبة ومختلف الفاعلين، غير أن هذه التجربة الفتية لم تصمد لوقت طويل، بسبب مجموعة من العوامل حسب المستجوبين، أهمها الفراغ القانوني على مستوى إحداث هذه المجالس محليا، إضافة إلى ضعف التواصل بين الهياكل المؤسسة، وهيمنة المنطق التمويلي، حيث كان عمل هذا المجلس رهينا بالتمويل التي كانت تتلقاها الجمعية المشرفة عليه من المنظمات المانحة، دون أن نغفل التغيرات التي عرفتها البيئة الحاضنة للمجلس، مما أسفر عن تجميد عمله بشكل تدريجي.

### ثالثا - هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بسلا

قام مجلس جماعة سلا بتأسيس "هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع"، تطبيقا لمقتضيات الفصلين 19 و139 من الدستور المغربي لسنة 2011، وكذا القانون التنظيمي 14-113 المتعلق بالجماعات المادتين 119 و120، حيث نصت هذه التشريعات على إحداث آليات تشاركية للحوار والتشاور، وهيئة تعكف على تطبيق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس الجماعة في بابه السابع المواد من 87 إلى 108. بناء على القرار الذي اتخذته المكتب المسير للمجلس الجماعي بتاريخ 16 مارس 2017، حيث عقد المجلس لقاءات مع الفاعلين المحليين وجمعيات المجتمع المدني النشيطة بتراب الجماعة، من أجل التواصل بشأن شروط الالتحاق بالهيئة. وعرفت هذه اللقاءات انخراطا من قبل مجموعة من الفاعلين، ووفق ذلك تم إعداد لائحة الأشخاص المؤهلين لعضوية الهيئة، التي وافق عليها الرئيس وصادق عليها المجلس الجماعي، إذ تكلف السيد رئيس المجلس الجماعي برئاسة لجنة المساواة وتكافؤ الفرص بسلا.

هذا وتأسست الهيئة وفق الشروط والمعايير المنصوص عليها في النظام الداخلي للجماعة، غير أنها لا تتوفر على قانون داخلي خاص بها لتنظيم العلاقات بين مختلف المتدخلين، لاسيما أن رئيس الجماعة هو الذي يرأس أشغال الهيئة. وتتنظم هيئة المساواة وتكافؤ الفرص بسلا وفق مجموعات فئوية، كما هو مبين في الجدول التالي:

العدد	الفئة
02	الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة
02	الأطفال
02	المسنون
02	النساء (الدفاع عن حقوق المرأة)
05	المكانة والسمعة داخل المجتمع المحلي
07	التنوع المهني
07	صفة الجمعيات المحلية
03	الخبرة في مجال النوع الاجتماعي

إن اختيار أعضاء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع قد ركز بالأساس على المكانة والسمعة داخل المجتمع، وحددت الجماعة أدوار الهيئة في تمكين الفئات الاجتماعية المتنوعة من الفرص الكافية، للبروز الاجتماعي والمشاركة المحلية وإدماجها داخل السياسات الترابية للمجلس، ويظهر ذلك في التقسيم الفتوي الذي رأيناه، كما أن إشراف رئيس الجماعة على الهيئة جعل منها جزءا من هيكل الجماعة، وهذا ما يمكن أن ينتج عنه هيمنة البعد السياسي على آراء الهيئة، كما أننا لم نجد فئة الشباب ممثلة داخل الهيئة، على اعتبار أنها ممثلة جهويا، غير أن هذا الأمر يعتبر بحق تناقضا صارخا، على اعتبار أن عملية المشاركة الشبابية تقتضي أولا المشاركة في الوحدة الترابية الأقرب، وبالتالي كان من الأجدر وجود فئة الشباب ممثلة أو إحداث مجموعات عمل موضوعاتية، عوض المنطق الفتوي الذي اعتمده الجماعة في تقسيمها.

كان من الممكن أن نجد تفسيرات أكثر لهذه المسألة من خلال التواصل مع الجماعة غير أنها ارتأت عدم التفاعل مع مراسلاتنا المتكررة والاستمارات التي أرسلناها، للوقوف على عمل هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ، فاكتفينا هنا بالوثائق المعروضة عبر البوابة الرقمية للجماعة.

## رهانات مشاركة الشباب بالهيئات المحلية للتشاور بمدينة سلا

### أولا - محدودية عمل الهيئات الاستشارية وهيمنة المنطق

#### السياسي

إن تأسيس هيئة المساواة وتكافؤ الفرص بجماعة سلا، لم يحترم الكثير من الشروط والمساطر الموضوعية الخاصة بتأسيسها، إضافة إلى أن تشكيلها حسب المستجوبين كان بمحددات غير موضوعية وغير قانونية، ولا تصب في مصلحة وجوهر العمل التشاوري، كما كان التأسيس بخلفيات سياسية وبرagamاتية ضيقة. فالفراغ الذي أنتجه القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات والذي لم ينص على الشكليات والإجراءات ولا الشروط التي على مجلس الجماعة أن يتبعها أثناء إحداث الهيئة، مكتفيا بالنص على أن النظام الداخلي للمجلس يحدد كيفية تأليف وتسيير الهيئة، وهذا النظام يتم إقراره على مستوى مجلس الجماعة.

حسب المستجوبين فإن هذا الأمر فتح الباب أمام رئيس المجلس بأن يؤلف هيئة وفق مقاربة حزبية سياسية، وبمعايير غير موضوعية وبكيفية انتقائية، ولم يعط الفرصة لأعضاء اللجان التشاورية للمقاطعات للانضمام إليها، خاصة أن الرهان من هذه الهيئة لم يكن تفعيلها كآلية من آليات الديمقراطية التشاركية وآلية تديرية تضمن الحكامة الجيدة؛ بل كان الرهان مرتبطا بسياق مرحلي، يتمثل في تهيئ برنامج عمل الجماعة

وأخذ الحجة الشكلية للبرنامج قبل وضعه لدى مصالح السلطات العمومية على مستوى العمالة. وما يثير التساؤل هو أن نص القانون التنظيمي للجماعة، لا يعطي إمكانيات للنسيج الجمعي أو المواطنين لمساءلة رئيس مجلس الجماعة، عن المعايير المعتمدة في تشكيل واختيار أعضاء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، وهذا ما يعني ضرورة تعديل النص القانوني، وإدراج المعايير والشروط التي يجب إتباعها في مرحلة إحداث الهيئة.

وبشكل عام يمكن تفسير أسباب الوضعية الحالية التي يعرفها التشاور على مستوى جماعة سلا كالتالي:

- **المستوى الأول:** قصور على مستوى النص القانوني، يقابله تطور على مستوى الممارسة ومطالبات بتقوية دور الجمعيات وأعضاء اللجان التشاورية للمقاطعات، لمساءلة رئيس الجماعة في معايير انتقاء أعضاء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.
- **المستوى الثاني:** غلبة الهاجس السياسي/الانتخابي، الذي يمكن ملامسته عند الجانبين، إذ أن اللجان ترفض الانخراط في الأنشطة التي تضعها المقاطعات، تفاديا أن تلعب دور التعبئة لجهة سياسية معينة، تشرف على تدبير المدينة، في المقابل يعتبر رفض الانخراط في تنزيل هذه الأنشطة نوعا من المعارضة السياسية، التي تسعى إلى تبخيس جهود المجلس وإضعاف أدواره أمام الساكنة.

وبالرغم من ذلك، نرى أن هناك تراكما ودينامية على مستوى جماعة سلا، يجسدان تفعيل مبادئ الديمقراطية التشاركية التي تتأسس على إشراك وتوسيع دائرة المتدخلين في صنع القرار الترابي، سواء على مستوى المقاطعات عبر إشراك اللجان التشارورية، كتمارسه سابقة للقانون تم الاحتفاظ بها وتعزيزها بتنظيم لقاءات شهرية "الخميس التشاروري" تحتضنها الجماعة، وتناقش فيها قضايا متعددة مرتبطة بتدبير المدينة تكون مفتوحة أمام الجميع، وعلى مستوى الجماعة بإحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع كآلية قانونية للتشاور العمومي المحلي. كما تظل دينامية النزاع التي تعرفها اللجان التشارورية أو الجمعيات حول التمثيلية في الهيئة مسألة إيجابية لتطوير آليات المشاركة من جهة، وإيجاد سبل لتدبير الاختلاف حول القضايا الشائكة من جهة أخرى.

## ثانيا - انخراط الشباب في آليات التشاور المحلي

إن الواقع الذي يعيشه التشاور العمومي على مستوى مدينة سلا، انعكس سلبا على إمكانية انخراط الشباب في الآليات التشارورية المحلية، فبالرغم من توفر البنية المؤسساتية المتمثلة في اللجان التشارورية للمقاطعات وهيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع وتنظيم "الخميس التشاروري"، إلا أن تفاعل الشباب داخل هذه الهيئات وتواجدهم فيها ضعيف جدا، ومنعدم في حالات معينة.

إن الفعل المواطناتي حسب المستجوبين، لا يمكن ربطه فقط بفضة اجتماعية أو عمرية أو نوعية دون غيرها من الفئات، بل يرتبط أولا وأخيرا بإرادة ورغبة الفرد في المشاركة، لكن الملاحظ بأنه في غالب

الأحيان ما ينظر إلى الشباب كفئة تفتقر للخبرة والكفاءة، علما أنها في نفس الوقت تظل أهم فئة في معادلة التغيير والتأثير في اتخاذ القرار على المستوى الترابي، لهذا وجب أن تمنح لها الفرصة لكن وفق قواعد وقيود تتمثل أساسا في إشراك أصحاب القرار، فالشباب لا يملكون ضمن إطارهم المؤسساتي مفاتيح اتخاذ القرار، وهذا ما يمكن التعبير عنه بخلل الوظيفة المؤسساتية للجمعيات، وهيمنة منطق الوصاية على هذه الفئة دون فتح المجال أمامهم، من أجل أخذ المبادرة والانخراط في الحياة الجمعوية، وبالتالي أخذ مساحة كافية للتطور قصد المشاركة في تدبير الشأن العمومي والانخراط في هيئات التشاور.

وبالنسبة لحضور الشباب ضمن اللجان التشاورية، نجد أنه حضور مهم إذا ما قورن بباقي الهيئات، حيث أن هناك مجموعة عمل خاصة بالشباب، كما أن هناك مجموعة من الشباب في مجموعات العمل الأخرى. وكذلك نسجل نسبة مهمة في لجنة قيادة اللجنة التشاورية لمقاطعة تابريكت التي تضم 15 عضوا، خمسة منهم شباب، اثنان منهم ممثلين عن مجموعة عمل الشباب، وهكذا فوضعية مشاركة هذه الفئة تختلف من لجنة تشاورية إلى أخرى حسب درجة الانخراط، وطبيعة عمل الجمعيات التي تشكل الهيكل التنظيمي لها، لكن رغم وجود بعض الشباب في اللجان التشاورية، تظل مشاركتهم ضعيفة بشكل عام.

إن ما يفسر هذا الضعف، ليس فقط الوضعية التي تعيشها اللجان التشاورية للمقاطعات وإنما واقع العمل الجماعي ككل في مدينة سلا، إذ أن ضعف التكوين وغياب الدعم المادي يشكلان إكراهات موضوعية،

تحول دون خلق بنية استقطاب داخل الجمعيات، يمكنها أن تحتضن الشباب وتؤطرهم في العمل الجماعي، بالإضافة إلى محدودية استقطاب الجمعيات للشباب، وغياب الثقة في الهيئات المؤسساتية والجمعية بالخصوص، حيث تفضل فئة كبيرة منهم العمل خارج القواعد التنظيمية والقانونية، عبر إحداث مجموعات تنسيقية للأعمال التطوعية في الأحياء أو في وسائط التواصل الاجتماعي، إما عرضياً أو بتنسيق مسبق.

### ثالثاً - هيمنة ميكانيزم سلطة الرئيس داخل التنظيمات المدنية

من خلال النقاش في المجموعات البؤرية، تبين وجود ضعف لدى المشاركين في الإلمام بعمل الهيئات المحلية للتشاور، وبالعمل التشاوري على جميع المستويات، أمام هذا المعطى ارتأى فريق البحث أن يحاول فهم السبب الذي أدى إلى هذا الوضع، فكان النقاش منصبا على تحديد الأسباب الموضوعية المرتبطة بالبيئة، التي تحتض الشباب والشابات وبالتحديد الجمعيات المنخرطين فيها. إضافة إلى الخوض في الأسباب الذاتية المتمثلة في الإكراهات التي تحد من تطوير قدراتهم المعرفية الخاصة بتدبير الشأن المحلي. وبما أن أغلب الشباب المشاركين في المجموعات البؤرية منخرطين في التنظيمات الجمعية، كان من الضروري استحضار النقاش حول العوامل الذاتية التي قد تكون مساهمة في ضعف المشاركة، والمرتبطة أساسا بطبيعة السلطة داخل الجمعية. وهذا ما دفعنا إلى طرح فرضية هيمنة ميكانيزم سلطة الرئيس على التنظيمات المدنية، حيث نجد أنها من بين الأسباب التي أدت إلى غياب المعرفة بوجود هيئات التشاور

العمومي على مستوى المقاطعات وهيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع على مستوى الجماعة.

كان هناك تباين في الآراء بين الحاضرين ، إذا ما كان الرئيس هو من يحدد ممثل الجمعية في أي لقاء ، وليس قرارا مشتركا لمكتب الجمعية ، وهنا ظهر بأن معايير اختيار ممثل الجمعية تختلف حسب العلاقة مع الرئيس وأعضاء المكتب ، إما بشكل موضوعي أو شخصي ، لكن مادام أن القرار فردي مرتبط بالرئيس ، فلا يمكن الحديث عن معايير موضوعية ، إذ أن المؤشرات الموضوعية تقوم وفق شخصية الرئيس. ومن مظاهر هذه المؤشرات نجد :

- الاختيار يقوم وفق تقدير الرئيس لاهتمامات الشاب أو الشابة الذي سيقع عليه(ها) الاختيار.
- الاختيار يكون قياسا على قدرات الشباب من وجهة نظر الرئيس.
- اختيار مبني على اعتبارات أخرى مثل القرب الجغرافي أو علاقات الشخصية.

بالإضافة إلى ذلك ، نجد أن هناك مظاهر أخرى ترتبط بغياب أخلاقيات العمل الجماعي مثل احتكار المعلومة ، الإقصاء من أخذ المبادرة ، قمع قدرات الشباب بوضعهم في هياكل تنظيمية لا تتلاءم مع قدراتهم ومهاراتهم حسب الوصف الذي قدمه المستجوبون.

نعتقد معه أن هذا الوضع لا يمكن تغييره إلا بتبني مبادئ الحكامة والشفافية ، ووضع آليات لتأسيس الديمقراطية الداخلية ، عبر اعتماد نصوص تنظيمية تبين كيفية انتداب أعضاء الجمعية للقاءات ، مثل لقاءات

اللجان التشاورية، استنادا على معايير الكفاءة والمعرفة والقدرة على استيعاب الإشكاليات المرتبطة بتدبير الشأن المحلي. وهنا يتبين بأن ضعف مشاركة الشباب ليس ناتجا فقط عن التمييز المبني على السن الذي تقوم به الفئات المهيمنة على القرار السياسي الجماعي، وإنما هناك عوامل ذاتية خاصة ببنية التنظيمات المدنية، لا تختلف بشكل كبير عن البنية التنظيمية لباقي الهيئات.

#### رابعا - ضعف التكوين ومحدودية المهارات

يشكل ضعف التكوين الذي يحول دون مشاركة الشباب في عمليات التشاور العمومي محليا، حجر الزاوية في مدى قدرتهم على الانخراط، كما أن محدودية المعرفة بآليات الديمقراطية التشاركية وأدوار الهيئات الاستشارية المحلية والنصوص القانونية المؤطرة تشكل عائقا أمام هذه العملية.

لكن هذا الوضع نتيجة نسق من الممارسات التي يعيشها المجتمع المدني المحلي، ففي المجموعة البؤرية المخصصة للجان التشاورية صرح المشاركون بأن الجمعيات ذات العضوية في اللجان، لا تفهم الدور الأساسي الذي يجب أن تلعبه داخلها، المتمثل أساسا في الترافع على قضايا الشأن المحلي وقضايا الساكنة المحلية داخل اللجان التشاورية وأمام الهيئات المنتخبة، لهذا فمن البديهي أن الجمعية الفاقدة للمعرفة والتكوين في هذا المجال والتي لا تستطيع استيعاب محيطها، لا يمكنها بالضرورة أن تنقل معرفة مهمة بهذا الشكل إلى الشباب المنخرطين بها. بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مؤسسات غير مسؤولة مدنيا على احتضان وتأطير

وتكوين الشباب والشابات في مواضيع المشاركة المدنية، وتقوية قدراتهم في الترافع والتشاور العمومي، فمقاطعة أحصين التي تضم نسبة مهمة من الساكنة تقدر بما يقرب 350 ألف نسمة، لا تتوفر إلا على دار شباب واحدة، علما أنها محتكرة من قبل جمعيات محسوبة على الهيئات المنتخبة، حسب تصريح أحد المشاركين من مقاطعة أحصين، ثم إن ضعف بنيات الاستقبال لا تساعد الشباب والشابات على دخول غمار العمل الجمعي والمدني، بل إن هذا المجال لا يثير اهتمامهم حتى.

وعليه فإن هذه الأسباب تعترض سبل إدماج الشباب والشابات في العمل المدني بشكل عام والتشاور بشكل خاص، ففي ظل ضعف التواصل بين الجمعيات والشبيبات الحزبية التي يجب أن توظف الشباب، وتفتح المجال للعمل المدني والانشغال بهموم الشأن المحلي، سيصعب مستقبلا أن نجد نخب محلية قادرة على تدبير الشأن المحلي، وذات مستوى معرفي وتجربة مدنية وسياسية، قادرة على التفاعل مع هذا النوع من القضايا.

### خامسا - رؤية الشباب لهيئات التشاور المحلي

حسب المشاركين والمشاركات في المجموعات البؤرية، فإن اللجان التشاورية لا تدرج ضمن اللجان المنصوص عليها في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية ولا في الدستور، هي لجان تم تأسيسها سعيا من الجماعة والفاعلين المدنيين لاستمرار العمل التشاوري الذي انطلق قبل دستور 2011، وكذلك لكون سلا تتكون من مقاطعات كانت قبل توحيد الجماعة جماعات مستقلة بذاتها، وطبعا لكل هذه الأحياء

خصوصيات وحاجيات معينة تختلف عن بعضها البعض، إلا أن هذه اللجان يغيب عنها الشباب، وهو ما يتكرس كذلك على مستوى جماعة سلا، لأن القانون لا ينص على ذلك إلا على مستوى الجهة، فالقانون التنظيمي 14-111 ينص على إحداث هيئة تعنى بقضايا الشباب على المستوى الجهوي، وهذا فيه خرق لمبدأ الانصاف الترابي وإقصاء لفئة عريضة من الشباب للولوج لهذا النوع من الهيئات، ثم إن قضايا الشباب هي بالتحديد قضايا القرب (دور الشباب - دور الثقافة - ملاعب القرب - فضاءات الترفيه...)، كما أن علاقة الشباب باللجان التشاورية على مستوى المقاطعات، ترتبط برؤيتهم وتمثلاتهم للعمل المدني والسياسي على المستوى المحلي، وهذا ما دفعهم إلى الانخراط في التنظيمات المدنية والسياسية المختلفة.

بيد أن ما تم التركيز عليه من قبل الشباب حول أسباب أو اكراهات انخراطهم في العمل التشاوري، ليس في مدى إقبالهم على العمل الجماعي أو السياسي، والمشاكل المرتبطة به من غياب البنيات القادرة على تأطير الشباب، وغياب الدعم المادي أو الرغبة والاهتمام، بل تم التركيز على الإجراءات والتدابير والشروط التي وصفوها بالتعجيزية، للتفاعل مع هذا نوع من الآليات التي تشكل في نظرهم، وسيلة أخرى من وسائل التعبير عن مطالبهم، ومن بين هذه المطبات نجد التوقعات المطلوبة لقبول عريضة تقدم إلى السلطات المحلية، والشروط الواجبة في الموقعين ... إلخ، إذ أن الشروط المذكورة لا تحفزهم بتاتا على التفاعل معها وتفعيلها كحق مقيد بنص القانون.

كما أن مشاركة الشباب في الهيئات التشاورية، لا يجب أن تظل رهينة بمجموعات العمل أو الفئات السوسيو - مهنية المرتبطة بشكل مباشر بقضايا الشباب، وإنما هناك ضرورة لوجودهم في مختلف مكونات العمل التشاوري، حيث يمكن للشباب أن يساهم بأفكار وآراء استشارية مرتبطة بالنوع الاجتماعي، بالفئات المهنية، أو الأشخاص في وضعية إعاقة، أو رعاية الأطفال والمسنين إلى غيرها من المواضيع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العمل التشاوري، يمكنه أن يكون مدخلا مهما لتمكين الشباب من تطوير مهاراتهم، في التواصل والحوار وإبداء الرأي، ليتمكنا من صقلها ويكونوا مدبرين للشأن المحلي مستقبلا.

إن الهيئات الاستشارية المحلية ليست مجرد فضاء للتشاور، وآلية ممكنة يعبر من خلالها الشباب عن مطالبهم، بل هي فضاء للتعلم والتكوين وتحقيق الذات لشريحة مهمة من الشباب الطامح لصنع مسار نضالي، ويرى البعض منهم أن الاضطراب في هذه اللجان، تنويج لمسار من العمل داخل الجمعيات التي ينخرطون فيها، ومظهر من مظاهر التطور الذاتي في التعاطي مع قضايا الشأن المحلي، ومن هذا المنطلق يمكن أن نخلق تلك الجاذبية لهذا العمل كواجب تمليه مبادئ المواطنة، فحينما نضع الشباب في المسؤولية فإننا نشجعهم على الإقدام والاحتكاك بهذه المبادرة، أو على الأقل فهم ميكانيزمات هذا العمل.

وقصد الوصول إلى هذه الغاية، فعلى الفاعلين المدنيين والسياسيين إبداع تصورات تواكب اهتمامات الشباب اليوم، في بعدها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفني والتكنولوجي، عبر خلق البنيات الأساسية

للشباب من أجل المشاركة وإنتاج مبادراتهم الخاصة، ووضع برامج عمل يساهم الشباب في إعدادها وتتبعها بشكل تشاركي، وكذلك عبر تغيير الخطاب الموجه للشباب، المبني على تحميلهم المسؤولية الكاملة في تقاعسهم عن أداء دورهم المدني، بل يجب أن يقوم الخطاب على تحفيز روح المبادرة المواطنة لديهم، واستثمار قدراتهم الإبداعية لخلق أشكال جديدة من المشاركة المدنية، قصد التفاعل مع آليات التشاور العمومي والديمقراطية التشاركية.

لا يمكن لهذه العملية أن تتم في ظل العمل المؤسساتي المبني على تنظيم هيكلي بيروقراطي غير قادر على التواصل مع الشباب، ولعل أبرز التجارب المدنية التي كانت مدخلا لمشاركة الشباب من أجل خلق فضاء للنقاش والتحاور والتشاور حول القضايا المحلية، مجالس الشباب التي تعتبر تجربة فريدة أطرت العديد منهم في هذا المجال، وأبدعت أشكالا متعددة من المشاركة لاحتضان الشباب والشابات، كما كانت منصة يجتمع فيها المسؤول المنتخب رفقة الشباب، لتدارس قضايا الشأن العام المحلي من وجهات نظر متعددة، وقد تركت هذه التجربة أثرا إيجابيا، يتمثل في وصول مجموعة من أعضاء هذه المجالس إلى مناصب القرار والمسؤولية المحلية ومنهم من خلق مبادراته الخاصة.

إن مشاركة الشباب في الحياة العامة ضرورة حتمية إن على مستوى المحلي أو الوطني، فبالرغم من وعي الشباب بهذه الضرورة، إلا أن وجودهم ضعيف في الفضاءات المتاحة للتشاور، وذلك ما يفتح الباب للتساؤل عن الأسباب التي أنتجت هذه الوضعية، فالملاحظات التي

سجلها المشاركون في المجموعات البؤرية، رصدت الضعف الحاصل على مستوى تواصل الهيئات التشاورية المحلية والمجالس المنتخبة مع الشباب، كما أن التمييز القائم على أساس السن وإقصاء الشباب بحجة ضعف التكوين والمهنية، يعتبر حاجزا دائما ينبغي كسره لتحقيق المساواة الكاملة في المشاركة، من حيث السن ومن حيث النوع الاجتماعي.

### سادسا - مداخل لتقوية حضور الشباب في العمل التشاوري

عبر المشاركون والمشاركات في المجموعات البؤرية عن بعض المقترحات والحلول الممكنة، لتدعيم حضور الشباب على مستوى التشاور العمومي في جماعة سلا، حيث تم التركيز على مجموعة من المداخل أبرزها:

- **المدخل المؤسساتي:** إحداث هيئة للتشاور تعنى بقضايا الشباب، لأن المجال مفتوح أمام الجماعة إن أرادت ذلك، فالقانون يحث الجماعات على إحداث آليات تشاركية للحوار والتشاور وهيئة المساواة وتكافؤ الفرص، لكنه لم يحدد شكلها أو موضوعها بل ترك المجال مفتوحا إن توفرت الشروط لإحداثها. والحال أن كل الشروط واردة لإحداث هيئة خاصة بالشباب على مستوى جماعة سلا، أو خلق مجموعة عمل خاصة بالشباب داخل هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بسلا، وذلك استنادا إلى الخميس التشاوري الذي تم إحداثه كآلية تشاورية، رغم أنه لم يرد في القانون التنظيمي رقم 14-113 وإنما هو اجتهاد من الجماعة،

وبالتالي يبقى الباب مفتوحا لخلق أي شكل تشاوري تدعو له الضرورة.

● **التشخيص الشمولي:** ضرورة العمل على تشخيص وضعية الشباب وآليات إشراكهم في الهيئات الاستشارية المحلية، والعمل على خلق آليات للتواصل بين الجماعة والهيئات الاستشارية من جهة، وبين الشباب والجمعيات من جهة أخرى. حيث ستمكن هذه العملية من تحديد الأسس والأشكال التي يمكن اعتمادها، لتمكين الشباب من الانخراط في عمليات التشاور وإعداد البرامج المحلية، وتجاوز النفور الذي تعرفه هاته العملية.

● **المدخل التحسيبي - التكويني:** من خلال الاشتغال مع الجمعيات في اللجان التشاورية على فهم واستيعاب دور الفعل التشاري، وتوحيد المفاهيم والتعريف بأدوار الجمعيات داخل اللجان، والرفع من الوعي بأهمية الترافع كآلية للتعبير عن حاجيات ومطالب الساكنة، وضمن سيورة هذا العمل، هناك ضرورة لمنح الشباب والشابات أدوارا ثلاثية ومواكبهم في العمل لضمان استمراريته، مع الحرص على إعداد برامج تكوينية ولقاءات حوار مستمرة، لتكسير الحواجز بين الشباب والفعل العمومي على المستوى المحلي بمدينة سلا.



## الخلاصة

تعكس الدينامية المدنية بمدينة سلا ، التوجهات التي عرفتھا عمليات التشاور والمشاركة المواطنة عبر الزمن. فالشكل الذي أصبحت عليه مختلف الهيئات اليوم هو نتاج للضرورة التاريخية للمدينة ككل ، حيث إن دراسة مشاركة الشباب في الحياة العامة ، وكل ما يرافقھا من تطور وتناقض على مستوى الممارسة والخطاب تتطلب منا استحضار الإطارات والنصوص القانونية وربطھا بالواقع ، وبأنماط المشاركة على المستوى المحلي ، والتي من شأنھا أن تؤثر على مختلف عمليات التشاور ، من أجل ضبط الأسس التي يمكن الارتكاز عليها لبناء آليات بديلة ، أو تطوير الآليات الموجودة حاليا على مستوى الهيئات الاستشارية المحلية.

لقد حاولنا من خلال البحث الذي قمنا به الإجابة على إشكالتنا ، المتعلقة بفهم عملية المشاركة المواطنة للشباب وكيفية تحقيقھا من خلال الهيئات الاستشارية المحلية ، وعلاقتها بمختلف الديناميات المدنية التي تعرفھا المدينة. وركزنا على الكيفية التي يمكن أن تشكل بها آليات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي ، رهانا لانخراط الشباب في مختلف أشكال التشاور والحوار.

لقد مكنتنا الخلفية النظرية للبحث من التأسيس للمنطلقات والمرجعيات التي تسمح لنا بتحقيق هدفنا ، وفهم آليات المشاركة من

خلال وجهات نظر متعددة، تبحث عن العلاقات بين الحكامة المحلية والديمقراطية التشاركية، ودور هاته العملية في إشراك مختلف الفاعلين في اتخاذ القرار العمومي المحلي، وفق نسق مبني يربط هاته الدينامية بالعلاقة بين الشباب والعمل التشاوري المحلي، ويستحضر مختلف المتغيرات والأبعاد التي تحكم عمليات المشاركة المواطنة للشباب.

وقد خلصنا من خلال مختلف المراحل التي قمنا بها، إلى أن انخفاض تمثيلية الشباب في الهيئات الاستشارية ومختلف آليات التشاور بمدينة سلا، هي نتاج للتمييز القائم على السن، حيث يتم ربط الشباب فقط بقضايا التشغيل وإنشاء المرافق الرياضية والسوسيو-ثقافية كما لاحظناه في برنامج العمل الجماعي، مهملين بذلك بعد المشاركة في التشاور من أجل اتخاذ القرار، فضعف مشاركة الشباب ليس نتيجة للبطالة أو ضعف بنيات الاستقبال فقط، رغم أنها يمكن أن تكون عوامل مهمة في هذا الصدد، غير أنها ليست الحاجز الأساسي، فقد اتضح من خلال مختلف المجموعات البؤرية والمقابلات، بأن هناك هيمنة لمنطق الأكبر سنا أقدر على إنجاز المهام، أي أن الشباب يفتقدون للكفاءة والتجربة، لكن كيف يمكن للشباب تطوير تجربتهم ومهاراتهم من غير أن يتم إشراكهم، على الأقل في عملية التشاور.

كما أننا لا يمكن أن نغفل مسألة مهمة في هذا الصدد، والتي تعتبر أيضا حاجزا أمام مشاركة الشباب؛ وهي ضعف التكوين المدني والسياسي لدى فئة مهمة منهم، وبالتالي ففهم الشباب للقوانين والآليات التي تحقق المشاركة يشكل أيضا حاجزا أمام إشراكهم، فلا يمكننا فقط

التركيز على التمييز الذي تقوم به الفئات المهيمنة على القرار العمومي، دون أن نستحضر البعد الموضوعي المرتبط بمدى قابلية الشباب للمشاركة، فهذه الأخيرة ليست عطية ينتظرها الشباب من الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، وإنما حق من المفروض أن يتسلح الشباب بالمعرفة لانتزاعه.

فمنطق الانتظارية لدى البعض من الشباب يعيق أيضا عملية المشاركة، لذا ففقدان الثقة في المؤسسات لا يبرر التقاعس عن المشاركة، فهي عملية جوهرية في تحقيق التنمية المحلية، والنجاعة على مستوى التدبير المحلي، ثم إن الهيئات الاستشارية المحلية ركيزة أساسية لتطوير التنمية وتحقيق الحكامة المحلية والديمقراطية، وبالتالي تتضح الضرورة لإيجاد آليات للتواصل بين المجالس المنتخبة واللجان المسؤولة عن الهيئات الاستشارية، من أجل تعريف الشباب بهذه الهيئات، وإيجاد آليات أكثر ليونة تمكن الجميع من المشاركة.

لقد تمكنا خلال مسار البحث من إبراز المنطق المتحكم في الهيئات الاستشارية المحلية، ومختلف الرهانات لدى الفاعلين المحليين، وأيضا التناقضات التي ينطوي عليها التدبير العمومي لعملية التشاور. وبذلك يتضح أن مشاركة الشباب في الحياة العامة أو في آليات التشاور والحوار محليا لا يمكن أن تتحقق فقط بالنوايا والوعود، وإنما بالإرادة الفعلية لدى مختلف المتدخلين.

أما على مستوى الهيئات الاستشارية فيبدو أن هناك ضرورة لإحداث هيئة استشارية خاصة بالشباب على المستوى المحلي، أو إعادة

إحياء المجلس المحلي للشباب بتعاون مع الجماعة من أجل إعطاء نفس جديد للفعل التشاركي بمدينة سلا. ونكون بذلك قد أجبنا على سؤال الانطلاق الذي حددناه في بداية البحث، غير أن انخراطنا في عملية البحث هاته عبر مختلف مراحلها، جعلنا نصطدم بواقع أكثر تعقيدا ويتضمن متغيرات كثيرة لا يمكن مناقشتها بتفاصيلها في هذا البحث، إذ تفرض علينا إنتاج أبحاث أخرى أشمل وأدق، لفهم مختلف الآليات التي تتحكم في عملية المشاركة، وكيفية خضوعها لسلطة الفاعلين المحليين وتكييفها حسب المصالح التي يرونها مناسبة.

إن الهيئات الاستشارية المحلية ماهي إلا جزء بسيط من عمليات متنوعة، يمكن العمل عليها لتحقيق الانخراط الفعلي للشباب على المستوى المحلي، فقد اتضح جليا بأن الفاعلين السياسيين لا يملكون رؤية واضحة تحدد أشكال المشاركة المواطنة للشباب، وتعمل على تطوير آليات الديمقراطية التشاركية، حيث يتم التعامل مع مسألة المشاركة بمنطق مناسباتي، في حين أنها عملية مستمرة في المكان والزمن، كما أن اعتماد منطق نظام الأعيان في اختيار أعضاء لجنة المساواة وتكافؤ الفرص بالمدينة لا يمكنه أن يكون حلا لتحقيق المشاركة، بل على العكس من شأن ذلك أن يكون عائقا أمام مشاركة فئات أخرى، وبالتالي نعيد إنتاج نفس الممارسات التي تخضع لها آليات الديمقراطية التمثيلية المعتمدة في الانتخابات، والتي يحكمها بدورها منطق الأعيان. ما سياتر عنده مجموعة من الاختلالات الوظيفية التي ستؤثر على المدينة ككل.

## التوصيات :

بناء على الهدف من الدراسة والذي يقضي بضرورة تشخيص وضعية مشاركة الشباب لإيجاد آليات للترافع ، من أجل تعزيز مشاركة الشباب في الهيئات الاستشارية المحلية بسلا ، من خلال المناقشات في المجموعات البؤرية مع الشباب والفاعلين في اللجان التشاورية ، تمت بلورة بعض التوصيات التي تعتبر مرحلة أولية في أفق العمل على إعداد مذكرة شبابية أكثر شمولاً ، ويمكننا حصر أهم التوصيات في النقاط التالية :

- إعادة النظر في عملية تنزيل النصوص القانونية المرتبطة بآليات التشاور والحوار على المستوى المحلي ، والعمل على إنتاج أشكال جديدة تضمن مشاركة أوسع للشباب.
- ضرورة تعبئة مختلف الفاعلين السياسيين والمؤسساتيين والمدنيين ، من أجل العمل على تأسيس هيئة استشارية محلية لقضايا الشباب ، أو مجالس للشباب على مستوى المقاطعة تتناسب مع القانون التنظيمي للجماعات ، لتفرز هيئة محلية للشباب على مستوى الجماعة ككل.
- العمل على تطوير الآليات التواصلية بين الهيئات الاستشارية المحلية والمجالس المنتخبة مع الشباب ، لخلق مساحات للحوار وتبادل الآراء حول القضايا المحلية.

- تعبئة جمعيات المجتمع المدني التي تشتغل على قضايا الشباب، من أجل إعداد برامج تكوينية وتحسيسية لفائدة الشباب، في أفق تقوية قدراتهم فيما يخص العمل الاستشاري المحلي.
- تشجيع الشباب على المشاركة في الدينامية المحلية التي تهدف إلى الترافع على قضايا الشباب.
- تنظيم لقاءات وندوات ومناظرات بين جمعيات المجتمع المدني والفاعلين السياسيين، بهدف تعزيز الحوار وإعادة بناء الثقة بين المؤسسات والشباب.
- العمل على تعزيز الوعي المجتمعي بقضايا المواطنة والحقوق المدنية والسياسية، باعتبارها مدخلا مهما لتطوير المشاركة الفعلية للشباب.

## أهم المراجع والمصادر

- عبد الغني عماد، علم الاجتماع والبحث العلمي: الإشكالية، المنهج، المقاربات، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 2016.
- هشام المراني، حق تقديم العرائض في القانون المغربي على ضوء التجارب المقارنة، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد السادس، أبريل 2020.
- اليحيوي مصطفى، دليل المشاركة المواطنة في العمل الجماعي، دجنبر 2016.
- المديرية العامة للجماعات المحلية، دليل مساطر إحداث وتفعيل واشتغال وتتع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات، سلسلة دليل المنتخب، 2017.
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، دليل المشاركة المواطنة، الجزء الأول: الحق في تقديم العرائض للسلطات العمومية والجماعات الترابية، ماي 2017.
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان، دليل مرجعي، الحكامة الترابية وحقوق الإنسان: الآليات التشاركية الجهوية، بشراكة مع المعهد الجمهوري الدولي.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964، المؤرخ بـ 28 شعبان 1432 الموافق لـ 30 يوليوز 2011.
- القانون التنظيمي 14-113 المتعلق بالجماعات، الجريدة الرسمية العدد 6280، المؤرخ بـ 6 شوال 1436 الموافق لـ 23 يوليوز 2015.
- وثائق مركز دعم التنمية المحلية بسلا، حول اللجنة التشاورية لتابريكت.

- وثائق جماعة سلا المتواجدة بالموقع الإلكتروني للجماعة: [www.villedesale.ma](http://www.villedesale.ma)
- الملتقى الوطني للتشاور العمومي، سلا، 06-07 دجنبر 2019.
- Stébé Jean-Marc et Hervé Marchal, **La Sociologies Urbaine**, Que sais-je, Puf, 2008.
- Charline Diot-Labuset, **Démocratie participative : Guide des outils pour agir**, Fondation Nicolas Hulot pour la Nature et l'Homme, Février 2015.
- Olsen Hans Bjørn, **Décentralisation et Gouvernance Locale**, DDC, Suisse, 2007.
- Awal Hossain, **Administrative Decentralization: A Framework for Discussion and Its Practices in Bangladesh**, Department of Public Administration University Of Rajshahi.
- KUKAWKA Pierre, **Typologie de la Décentralisation en Europe**, Séminaire « Régions, décentralisation et coopération internationale », Kinshasa, le 03 novembre 2008.

## الملاحق

### دليل المجموعات البؤرية : خاصة بأعضاء اللجان التشاورية بالمقاطعات الخمس

#### المحور الأول : عمل اللجان التشاورية

1. ماهي مكونات اللجان التشاورية بكل مقاطعة؟ وكيف تمت هيكلتها؟
2. ماهي المقاربات التي تعتمدها اللجان التشاورية في عملها طيلة مدة اشتغالها؟
3. ماهي أهم البرامج والمواضيع التي تشغل عليها اللجان التشاورية بالمقاطعات الخمس؟
4. كيف يتم إشراك الشباب أو الجمعيات الشبابية في عمل اللجان التشاورية؟
5. ماهي أهم التقارير والتوصيات التي قدمتها كل لجنة على حدة للمجلس الجماعي؟

#### المحور الثاني : رهانات إشراك الشباب

1. هل قمتم بإعداد أي آراء استشارية تهتم فئة الشباب؟

2. هل يتم استشارة الشباب حول قضاياهم أثناء عملية الإعداد للأراء الاستشارية الخاصة بالمجلس الجماعي؟
3. ماهي العوائق والإكراهات الموضوعية التي تحول دون مشاركة نسبة مهمة من الشباب في عمل اللجان التشاورية؟
4. في نظركم كيف يمكن تجاوز هذه العوائق وتطوير مقاربات أكثر نجاعة ليمكن الشباب من المشاركة في مختلف عمليات التشاور على مستوى جماعة سلا؟
5. كيف يمكن تعبئة الشباب للمشاركة مختلف الآليات التشاورية بجماعة سلا؟

## دليل المجموعات البؤرية: خاص بالشباب

### المحور الأول: تشخيص تصورات الشباب عن الهيئات الاستشارية المحلية بسلا

6. في نظركم ماهي الأدوار الأساسية التي تقوم بها الهيئات الاستشارية؟
7. هل تعتقدون بأن الهيئات الاستشارية المحلية بسلا تعمل على تعزيز المشاركة الشبابية؟
8. في نظركم هل يتم استشارة الشباب حول قضاياهم أثناء عملية الإعداد للأراء الاستشارية الخاصة بالمجلس الجماعي؟ (إذا شارك

- أي شاب/ة في إحدى هاته العمليات يمكنه أن يحدثنا عن هذه التجربة؟
9. هل تعتقدون بأن الطريقة التي تعمل بها الهيئات الاستشارية بسلا يمكنها تسهيل عملية المشاركة؟

### المحور الثاني: رهانات إشراك الشباب

6. كيف يمكن تفسير التمثيلية المنخفضة للشباب في الهيئات الاستشارية المحلية؟
7. كيف يمكننا أن نعمل على تعزيز مشاركة الشباب في هذه الهيئات؟
8. في نظركم ماهي الإجراءات التي يمكن للفاعلين السياسيين والمدنيين القيام بها لتمكين الشباب من المشاركة؟
9. ماهي الآليات البديلة التي يمكنها أن تخلق فرصة لإشراك الشباب على المستوى المحلي؟
10. كيف يمكن تعبئة الشباب للمشاركة المؤسساتية؟
11. في نظركم ماهي التجارب الناجحة التي يمكن الرجوع إليها لإشراك الشباب في الهيئات الاستشارية المحلية؟

## صور المجموعات البؤرية









